الاستراتيجية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر 2001

د. محمد عمر الفاروق عبد السلام
جامعة الزاوية / كلية الاقتصاد العجيلات

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وتباين أهمية منطقة الشرق الأوسط كمنطقة مهمة تزخر بثروات طبيعية لها تأثير على مجرى الأحداث العالمية علاوة على موقعة الجيوسياسي وتمحورت إشكالية الدراسة في سؤال رئيسي مفاده ما هي أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وجاءت فرضية الدراسة لترد على هذا التساؤل بأن منطقة الشرق الأوسط منطقة مهمة ولها تأثير كبير على مجرى الأحداث الدولية سواء من خلال الثروات الطبيعية كالنفط والغاز أو المكانة الجيوسياسية التي تخطى بها واستعانت الدراسة بالمنهج التاريخي الذي يرصد حركة تطور الشعوب وتقدمها وكما استعانت بمنهج تحليل النظم برصفه منهجاً مهماً والذي يمكن اعتماده لتحليل مختلف المتغيرات التي تؤثر في حركة الاستراتيجيات الدولية وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها تمكن الولايات المتحدة من السيطرة على منطقة الشرق الأوسط لما حباها الله سبحانه وتعالى من موارد طبيعية مهمة ولها تأثير كبير على مجرى الأحداث الدولية، كما تركز الولايات المتحدة قواعدها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط يهدف لحماية إسرائيل وتأمين تدفق النفط والغاز بأسعار مناسبة لها وللاتحاد الأوروبي.

Abstract:

The study aimed to identify the American strategy towards the Middle East and the variation in the importance of the Middle East region as an important region rich in natural resources that have an impact on the course of global events in addition to its geopolitical position. To respond to this question that the Middle East region is an important region and has a great impact on the course of international events, whether through natural resources such as oil and gas or the geopolitical position that it

overcame. His adoption of the analysis of the various variables that affect the movement of international strategies, and the study concluded a set of results, the most important of which was enabling the United States to control the Middle East region because of the important natural resources that God Almighty has endowed and have a significant impact on the course of international events, as the United States focuses its military bases In the Middle East, aims to protect Israel and secure the flow of Oil and gas at reasonable prices for it and the European Union.

المقدمة

منذ أحداث 11 أيلول 2001، والعالم يشهد تغيرات كبيرة أدت بدورها إلى إحداث جملة من التحولات في موازين القوى والمصالح في مناطق العالم كافة، ولعل من أبرز تلك المتغيرات ما يمكن ملاحظته جلياً في منطقة الشرق الأوسط، والمتمثل بزيادة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، إذ أخذ الاهتمام الأمريكي يتزايد شيئاً فشيئاً بالمنطقة، للحفاظ على أمنها القومي وأمن حلفائها، لقد كانت وماتزال منطقة الشرق الأوسط منطقة مهمة للمصالح الأمريكية ولقد أكدت المراحل الزمنية المتعاقبة التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، ارتفاع أهميتها النسبية في الحسابات الجيوستراتيجية الأمريكية، إذ مثلت منطقة الشرق الأوسط المسرح الذي جرت عليه أغلب أحداث الحرب الباردة وما بعد الحرب الباردة، وتوزعت أهمية هذه المنطقة في جوانب متعددة منها الجانب السياسي والجانب العسكري والجانب الاقتصادي فضلاً عن ترابط تلك الجوانب مع بعضها البعض حتى شكلت بذلك نقاط انطلاق تدعم التوجهات الأمريكية الإستراتيجية في المنطقة، والتي تقوم على التوازنات القائمة وزيادة الوجود العسكري الأمريكي، وبما يسمح للولايات المتحدة الأمريكية بفرض هيمنتها على العالم بأسره.

أهمية الدراسة:

شكلت أحداث 11 أيلول 2001، حدثاً كبيراً امتدت تأثيراته إلى كافة جونب الإستراتيجية الأمريكية، وتأتي أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 أيلول 2001، وما أحدثته من تحولات كبيرة في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي

تجاه العديد من دول المنطقة، وتسلط الضوء على التحولات التي طرأت على الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة وعلى إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي وانعكاسات تلك الأحداث على التوجهات العامة لتلك الإستراتيجية، وقد تطرقت الدراسة إلى الحرب على الإرهاب التي أعقبت أحداث 11 أيلول 2001، وما تبعها من استخدام للاستراتيجيات الاستباقية والوقائية، كما حصل في حربي أفغانستان والعراق، وعودة الحديث بشكل جدي عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، وتناولت الدراسة أيضاً المتغيرات المؤثرة في صياغة الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، بعد ذلك انتهت الدراسة إلى وضع مشاهد مستقبلية للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

إشكالية الدراسة:

تنبثق إشكالية الدراسة من تحديد طبيعة التأثير الذي أوجدته أحداث 11 أيلول 2001، على الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية الأمريكية.

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن أحداث 11 أيلول 2001، أدت إلى تصاعد مكانة منطقة الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية، بالرغم من وجود مناطق أخرى مهمة في العالم ولأجل البرهنة على صحة هذه الفرضية نطرح التساؤلات التالية:

1- ما أهمية الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية؟
2- ما التحولات في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001؟
3- ما انعكاسات أحداث 11 أيلول 2001 على الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط؟
4- ما مستقبل الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط؟

المناهج المعتمدة في الدراسة:

تم الاعتماد على مناهج عدة عند كتابة الدراسة، فقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي لدراسة مراحل تطور الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط كما تم الاعتماد على منهج التحليل النظمي، بوصفه منهجاً مهماً والذي يمكن اعتماده لتحليل مختلف المتغيرات التي تؤثر في حركة

الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وقد تم الاستعانة بمنهج الاستشراف الاحتمالي المستقبلي لصياغة مشاهد مستقبلية للإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

هيكلية الدراسة:

سيتم تقسيم الدراسة إلى فصلين على النحو الآتي:

الفصل الأول: الأهمية السياسية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية

الفصل الثاني: الأهمية العسكرية والأمنية لمنطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية

الفصل الأول:

الأهمية السياسية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية

تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية خلال حقبة الحرب الباردة مع منطقة الشرق الأوسط من منظور إستراتيجي، غلبت عليه اعتبارات الحرب الباردة، وأهمية المنطقة بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي، ولعل تلك "المبادئ الإستراتيجية" التي أعلنت عنها الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف القرن العشرين قد تركت آثارها المباشرة في منطقة الشرق الأوسط، وشكل الاتحاد السوفييتي السابق المنافس الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة، وأصبح ذلك منطلقاً ثابتاً للإدارة الأمريكية، حيث أن الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية يعني في رأيهم مواجهة هذا العدو، والعقبات التي يضعها في وجه تحقيق الأهداف الأمريكية، ومما زاد في الأهمية السياسية لهذه المنطقة لاسيما في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو النهوض العربي وطموح شعوب المنطقة إلى التحرر والاستقلال والوحدة القومية، مما دفع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية (الدول الاستعمارية) إلى تشديد قبضتها ووضع الخطط لإقامة الأحلاف السياسية والعسكرية لعزل المنطقة.[1]

المبحث الأول: محافظة الولايات المتحدة على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط

وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية ولغرض الحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط على إستراتيجية لم تتغير كثيراً منذ الحرب العالمية الثانية، بالرغم من التعديلات التي طرأت عليها، إذ كان هدفها هو "الحفاظ على الوضع القائم بما يعنيه ذلك من الحيلولة دون حصول تغييرات ذات مغزى داخل بعض بلدان الشرق الأوسط لاسيما حلفاءها".[2]

المطلب الأول: خيارات الاستراتيجية الأمريكية:

كما أن خيارات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط مرتبطة بتحقيق الهدف السابق، والذي يعني الآتي:[3]

أولاً: إقامة حزام من الأحلاف الممتدة من أوروبا إلى باكستان لمواجهة الاتحاد السوفييتي السابق ومنعه من النفوذ إلى المنطقة.

ثانياً: الحيلولة دون حدوث أي تغيير سياسي لحلفائها في المنطقة ومن ثم تبني موقف أو الدعم الكامل وغير المشروط لجميع الأنظمة فيه، مهما كانت طبيعة وأسلوب الحكم التي يتبعها النظام والطريقة التي يعامل بها مواطنيه، طالما أنه لا يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ولا يعرضها لأي خطر.

ثالثاً: منع أي تغيير سياسي، لاسيما بعد حرب السويس 1956، وقيام الثورة في العراق 1958، ثم الثورة اليمنية 1962، والثورة الإيرانية 1979، والذي من شأنه أن يؤثر في معادلات القوة الإقليمية ومن ثم الوقوف بحزم ضد جميع حركات التغيير الوطنية والتي عصفت بالمنطقة خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي والقضاء عليها وعلى الأفكار التي تبثها أو تعيش عليها.

رابعاً: الحفاظ على تفوق "إسرائيلي" دائم في مسألة الصراع العربي – "الإسرائيلي"، وعدّها مسألة تهم المصالح الأمريكية العليا والوقوف بوجه أي دولة تحاول إضعاف إسرائيل أو تفكر في ذلك أو تحاول فرض تنازلات عليها.

المطلب الثاني: المصالح السياسية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط:

إن أهم ما يميز المصالح السياسية في منطقة الشرق الأوسط هو الهدف الأمريكي القائم على ضرورة دعم حلفاءها في المنطقة وعلى سبيل المثال فالإستراتيجية الأمريكية ترمي إلى ضمان التفوق العسكري "الإسرائيلي" النوعي على كل جيرانها العرب، ولعل هذا الهدف هو ما تؤكده باستمرار وتنفذه كل الإدارات الأمريكية، وفي إطار هذه الالتزامات الثابتة تجاه "إسرائيل" اشتركت الإدارات الأمريكية المختلفة وعلى مستويات مختلفة في العمل على أن تقدم نفسها كوسيط في

محاولات التوصل إلى تسوية سياسية للصراع العربي – "الإسرائيلي"، بصورة متوازية مع الدعم العسكري الشامل "لإسرائيل".[4]

إن "إسرائيل" مثلت العقبة التي تقف بوجه الاتحاد السوفييتي وعدم تمكينه من إتمام سيطرته على منطقة الشرق الأوسط، على اعتبار أنها الحليف الأمريكي الأقوى في المنطقة وإن إخفاقها في ذلك، يمكن السوفييت من التحكم بالنفط وعلى وفق ذلك أصبح من الأهداف الأمريكية الرئيسة والأساسية في المنطقة العربية دعم التفوق الاستراتيجي لـ"إسرائيل" لأنه أداة الإستراتيجية الأمريكية الرئيسة في المنطقة، وعنصر مهم من عناصر الردع للقوى الإقليمية المعادية للولايات المتحدة الأمريكية.[5] وقد سعد الولايات المتحدة الأمريكية إلى ربط منطقة الشرق الأوسط بسلسلة من الأحلاف ومعاهدات الدفاع المشترك، كان من بينها "البيان الثلاثي" الذي صدر عن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا عام 1950 ومنطقة الدفاع عن الشرق الأوسط عام 1953، واللذان منيا بالفشل بسبب الرفض العربي لهما كونهما وسيلة لربط المنطقة بسياسات الدول الغربية.[6]

عليه فقد اتخذت الإستراتيجية الأمريكية منحى جديداً تمثل بإقامة اتفاقيات ثنائية ثم جذب الدول الأخرى إليها لتكون بالنتيجة اتفاقيات جماعية وبذلك تحقق الغرض المطلوب، ويعد حلف بغداد[*] تطبيقاً لهذه الإستراتيجية، فبعد أن اتفق العراق مع تركيا على إقامة حلف دفاعي مشترك بينهما عام 1955 انضمت إليه تباعاً كل من بريطانيا وباكستان وإيران في نفس العام أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد اكتفت بدور المراقب ولم ترغب الاشتراك فيه بصفتها عضو على الرغم من صبغة الحلف الأمريكية، وقد يعود السبب في ذلك إلى عدم رغبتها في تشويه صورتها أمام العرب والمتمثلة في كونها دولة راعية للسلام، وعلى الرغم من الفشل الذي لحق بحلف بغداد لم تتوقف الولايات المتحدة الأمريكية عن طرح أفكار ومبادئ تهدف من خلالها تطويق وصد التقدم السوفييتي نحو المناطق الإستراتيجية بالنسبة لها.[7]

(*) حلف بغداد: هو أحد الأحلاف التي شهدتها حقبة الحرب الباردة، حيث تم إنشاؤه عام 1955 للوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط، ضم كل من العراق وبريطانيا وتركيا وإيران وباكستان. انسحب العراق من الحلف إبان إعلان ثورة 14 تموز 1958. ينظر إلى: إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص288–290.

كان الانسحاب البريطاني من منطقة الشرق الأوسط عام 1971، لابد من أن يترك فراغاً في أهم المناطق الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية بسبب الخصائص التي تمتاز بها هذه المنطقة لذا كان لابد لها أن تتخذ موقفاً حاسماً منه، فالحرب الفيتنامية التي كبّدتها خسائر كبيرة أثرت على الإستراتيجية الأمريكية في معالجة مسألة ملء الفراغ الذي سيتركه الانسحاب، لأن الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية لا ترغب في الوقوع بمأزق آخر ينهكها، ومن ناحية أخرى لا تريد وصول السوفييت إلى المنطقة، وبالتالي استقر الرأي على عدم الحلول بديلاً مباشراً لبريطانيا،[8] وقد جاء مبدأ نيكسون ليؤكد دعم حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق منحهم المساعدات العسكرية، وبالتالي تتحقق الأهداف الأمريكية في حماية مصالحها الإستراتيجية بأقل كلفة من الناحيتين المادية والبشرية.[9]

وقد حدد الرئيس الأمريكي الأسبق "نيكسون" (1969–1974) التزام الولايات المتحدة الأمريكية "بإسرائيل" كحليف يأتي في المرتبة الأولى بقوله: (أن التزامنا بـ"إسرائيل" نابع من مصلحتنا الأخلاقية والإيديولوجية، وأننا سوف نجد أنفسنا بما يقارب اليقين مشاركين في نزاع مستقبلي في الشرق الأوسط، ولن يسمح أي رئيس للولايات المتحدة الأمريكية بأن تهزم "إسرائيل").[10]

كما مثلت منطقة "الخليج العربي" على مر التاريخ أهمية كبرى في صياغة الإستراتيجيات الكونية للقوى الكبرى ولاسيما للولايات المتحدة الأمريكية وقد جاء "الحظ النفطي" لعام 1973 وما سبقه من ارتفاع هائل في أسعاره (من 4 إلى 13 دولار للبرميل) مدعاة لتعديل مسار الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي، إذ صارت أكثر ديناميكية منتقلة من مرحلة الأفكار العامة إلى مرحلة الأهداف المرتبة في سلم محدود من الأولويات، ذلك أن الهدف المحوري لهذه الإستراتيجية أخذ يتركز في محاولة تأمين وصول النفط الخليجي إلى الولايات المتحدة وحلفائها، مع السعي في الوقت نفسه لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تعزز هذا الهدف المحوري ألا وهي:[11]

1- عدم تمكين الاتحاد السوفييتي من إحراز تفوق عسكري في المحيط الهندي، حتى لا يميل الميزان الإستراتيجي العالمي في غير صالح الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الغربي عموماً.

2- اجتذاب الفوائض المالية التي حصلت عليها دول الخليج والتي تضاعفت عدة مرات بعد حرب تشرين 1973.

3- الإبقاء على مضيق هرمز بعيداً عن أي تهديد، وذلك ضماناً لتدفق الإمدادات النفطية عبر المحيط الهندي أو حول طريق رأس الرجاء الصالح في طريقها إلى الغرب، وذلك بعد أن ارتفعت الواردات الأمريكية من النفط الخليجي من (2.4) مليون برميل يومياً في العام 1973 إلى (4.9) مليون برميل يومياً في العام 1976.

وقد تبنّت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجيتين لاحتواء منطقة الشرق الأوسط.[12]

الأولى: الإعلان عن نيّتها إيجاد قواعد عسكرية أمريكية بصورة دائمة في منطقة الشرق الأوسط وظيفتها التدخل لحماية منابع النفط في حال تهديدها من قبل أي قوى معادية للولايات المتحدة الأمريكية.

الثانية: تعزيز قدرات الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة لاسيما "إسرائيل"، من خلال إستراتيجيتها التي تهدف إلى تقوية "إسرائيل"، لضمان تدفق إمدادات النفط إلى الدول الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

ولا تقتصر أهمية الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية على النفط فقط، فمنذ أن تولت الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية حفظ الأمن في منطقة الخليج العربي، بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة عام 1971، ظلت هنالك عدد من الأهداف على أجندة الإدارات الأمريكية المتعاقبة بشأن أهمية أمن منطقة الخليج العربي، وهي:[13]

1- تعزيز الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي وحماية الأنظمة السياسية لبلدانه.
2- ضمان حرية الوصول إلى الموارد والأسواق دونما عوائق والحفاظ على حرية الملاحة.
3- تدعيم أمن الحلفاء والأصدقاء الإقليميين.

وبعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية في أيلول 1980 انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية ما سمي بـ(سياسة الإجماع الإستراتيجي) والتي كان القصد منها احتواء البلاد العربية المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية والحفاظ على مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة، وفي هذا السياق يمكن فهم العلاقة بين وود "إسرائيل" في قلب المنطقة وتكريس علاقات التبعية لها، فالشرق الأوسط

بحسب تعبير "مارتن اندك" (مستشار الأمن القومي الأسبق وأحد منظري السياسة الأمريكية) "هو في حالة توازن دقيق بين مستقبلين بديلين الأول يتمثل في سيطرة المتطرفين الإسلاميين على المنطقة، والثاني مستقبل تحقق فيه "إسرائيل" وجيرانها العرب مصالحة تاريخية تمهد للتعايش السلمي والتنمية الاقتصادية وذلك من أجل تأمين تدفق لنفط الشرق الأوسط"، ويعد مؤتمر مدريد الذي عقد سنة 1991 بمثابة عملية انطلاق لترسيم "خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط".[14]

ففي التسعينيات من القرن العشرين قدمت حرب الخليج الثانية 1991، فرصة تاريخية للولايات المتحدة الأمريكية في قيادة شؤون الشرق الأوسط والانفراد به مما أدى إلى تغير علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع العالم العربي، وعقب هذه الحرب وتحديداً في عام 1993، طبقت الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ "الاحتواء المزدوج" تجاه كل من (العراق وإيران) لغرض تحقيق الأمن في الخليج العربي، إلا أن هذا المبدأ لم ينجح، وقبل مغادرة الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" البيت الأبيض تلقى تقريراً بشأن تدعيم الأمن في منطقة الخليج العربي وقد عرف بعد ذلك التقرير باسم "إستراتيجية الأمن القومي"، وقد ورد فيه فيما يتعلق بأمن الخليج العربي "أنها منطقة يجب التركيز عليها وعدم تعريضها للتهديد من أجل الاستقرار العالمي وأمن مصادر الطاقة وحماية أمن حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط"، وقد تم ترجمة هذه الرؤية الأمريكية لأمن الخليج العربي في استمرار معاهدات الدفاع الثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي[*]، وتم تجديد هذه المعاهدات لعدة سنوات أخرى مع منح بعضها صفة حليف من خارج حلف الناتو (البحرين والكويت)، وما يترتب عليه من استحقاقات عسكرية وسياسية أمريكية تجاه تلك الدول.[15]

ويذكر "زبيغنو بريجنسكي "بأن هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو منع تطور أي قوة تهيمن على العالم أو معادية لها، وذلك من خلال القضاء على احتمال قيام أي قوة دولية سياسية أو اقتصادية أو عسكرية مناهضة لها"،[16] ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شنت منذ انهيار النظام ثنائي القطبية ثلاثة حروب (حرب الخليج الأولى 1991 والحرب على أفغانستان 2001 والحرب على العراق 2003) انحصرت في الشرق الأوسط وهو ما يعد مؤشراً على أهمية المنطقة في الإستراتيجية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة.[17]

(*) مجلس التعاون الخليجي، يتكون من ست دول هي: الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت، وقد تم التوقيع على وثيقة إعلان قيام المجلس في قمة وزراء خارجية الدول الست في الرياض في 4 شباط 1981. ينظر إلى: مجلس التعاون الخليجي، الجزيرة نت، بتاريخ: 2012/3/15، للموقع: www.aljazeera.net

تعرضت بذلك منطقة الشرق الأوسط إلى صياغة جديدة لخارطتها الجغرافية والسياسية بهدف تعميق التجزئة والتبعية وبما يتلاءم مع المصالح والمعطيات الجديدة في النظام الدولي، يمكن من خلالها بناء مشروع الشرق الأوسط الكبير والذي وجد على أسس جغرافية وقومية واثنية، ويمكن القول أن ذلك هو السبب في كل ما تعانيه منطقة الشرق الأوسط من اضطرابات، إضافة إلى وجود أنظمة سياسية قائمة وسّعت فجوة الديمقراطية في الجانب السياسي، مما كان له الأثر البارز في إحداث احتقان سياسي عُدّ بمثابة قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي لحظة مولّدة موجة عالمية من العنف السياسي المنظم مما يدخل المنطقة في حالة من الفوضى التي تنعكس سلباً على المصالح الأمريكية، وبذلك فإن الاستقرار السياسي النسبي في منطقة الشرق الأوسط عموماً والمنطقة العربية تحديداً عُدّ هدفاً إستراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما بعد موجة الربيع العربي الذي أخذ يهدد بمجيء قيادات عربية جديدة تشكل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة".[18]

وبذلك يمكن القول أن الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط اختلفت من حيث التعامل مع القضايا السياسية المختلفة لدول الشرق الأوسط انسجاماً مع مصالحها العليا وبما لا يتقاطع مع ما تصبو إليه من تطلعات باتجاه استكمال هيمنتها على كامل منطقة الشرق الأوسط بمختلف الوسائل، وبالتالي يمكن القول أن الأداء السياسي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط يرتبط بجملة من الأهداف وهي كالآتي:

1- ضمان أمن "إسرائيل" بالدرجة الأساس مع ضمان تفوقها النووي على كل جيرانها الإقليميين.
2- عد منطقة الشرق الأوسط من المناطق المهمة في العالم بالنسبة للمصالح العليا للولايات المتحدة الأمريكية، والمتمثلة بأمن الطاقة وضمان استمرار تدفق الإمدادات النفطية بشكل دائم.
3- تحجيم أدوار القوى التي من الممكن أن تشكل عائقاً بوجه تطلعات الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، مثل إيران.

المبحث الثاني: توجهات السياسة الاقتصادية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط:

تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق المهمة في العالم، لموقعها الجيوستراتيجي ولأهميتها الاقتصادية المتزايدة للسوق العالمية، وخصوصاً بعد اكتشاف النفط الذي تختزن المنطقة معظم الاحتياطي العالمي منه، والحقيقة أن منطقة الشرق الأوسط كانت وماتزال مسرحاً للصراع والتنافس

بين الدول الكبرى لدرجة أنه ساد الاعتقاد بأن من يريد أن يسيطر على العالم يجب أن يسيطر أولاً على هذه المنطقة،[19] وإلى ذات المعنى يشير "نعوم تشومسكي" بقوله: "لو لم يكن الشرق الأوسط يحتوي على معظم احتياطيات الطاقة في العالم لما اهتم به صانعو السياسات في عالمنا اليوم، ولو بمقدار اهتمامهم بمنطقة القطب الجنوبي".[20]

لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية، كمركز اقتصادي فاعل، أن تخفف من حدة التناقضات بينها وبين المراكز الاقتصادية الأخرى في النظام الرأسمالي العالمي خلال فترة الحرب الباردة، من خلال تركيزها على الخطر الخارجي، (والذي تجسد بالاتحاد السوفييتي سابقاً)، الأمر الذي مكنها من استمرار القيام بدورها القيادي وبالتالي إحكام سيطرتها على هذا النظام، وانتهجت في سبيل ذلك سياسة "الترهيب والترغيب"، وتكمن سياسة الترغيب في المحافظة على مصالح الدول الحليفة وتسهيل نشاط شركاتها، والالتزام النسبي بقواعد منظمة التجارة العالمية، وفيما يتعلق بنهج الترهيب، فله أشكال متعددة، نتوقف عند ما يسمى (الخطر الخارجي)، ففي مرحلة الحرب الباردة جعلت من الشيوعية خطراً خارجياً رئيسياً، يستهدف النظام العالمي ككل، غير أن هذا الخطر لم يدم، فقد انهار الخطر مع انهيار جدار برلين.[21]

المطلب الأول: أهمية الطاقة في الاقتصاد العالمي واستراتيجية أمريكا للوصول إليها:

إن تزايد أهمية الطاقة في تطور الاقتصاد العالمي (لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية)، أدى إلى تركيز اهتمام المراكز الاقتصادية، برسم سياسات للوصول والسيطرة على منابع ومصادر هذه الطاقة، ولما كانت الولايات المتحدة كمركز اقتصادي رأسمالي عالمي، يمتلك أكبر قاعدة اقتصادية مؤثرة وفاعلة، إلى جانب استحواذها المطلق لنتائج استحقاقات الثورة العلمية والتقنية، وامتلاكها القوة العسكرية الهائلة، كان لزاماً عليها أن تضع إستراتيجية للوصول إلى مصادر الطاقة، وتحول دون الآخرين، وبأقل التكاليف، ودون أن تدفع بالتناقضات مع حلفائها إلى التأزم وبالتالي المواجهة العسكرية، حيث عبر عن ذلك التوجه الجنرال "انتوني زيني" الذي كان قائد القيادة المركزية الأمريكية عام 1999 بقوله: "إن منطقة الخليج وما تحويه من كميات هائلة من احتياطي النفط الخام تجعل من الضروري على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحتفظ بحرية التدخل في إقليم الشرق الأوسط"[22] وانطلقت الإستراتيجية الأمريكية في البحث عن عدو خارجي، أو خطر خارجي، لملء الفراغ الذي أحدثه انهيار المعسكر الاشتراكي، وتوظيفه لترهيب حلفائها المنافسين، وبالتالي الإبقاء

على سيطرتها وتفوقها أمام المراكز الاقتصادية الأخرى ومن ثم سيطرتها على النظام العالمي وليكون القرن الحادي والعشرين هو قرن الإمبراطورية الأمريكية كما يدعي الساسة الأمريكان.[23]

بعد أحداث أيلول 2001، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة مناسبة لاستكمال إستراتيجيتها العالمية الجديدة والسيطرة على مصادر الطاقة وطرق إمداداتها، تحت ذريعة مواجهة الإرهاب وبواسطة الضربات الاستباقية والوقائية، ووجدت القوى الاقتصادية الأخرى نفسها تدور في حلقة أشبه ما تكون بحلقة الحرب الباردة ولكن في ظل تهديد عدو جديد اسمه "الإرهاب"، ومنذ العقد الأخير من القرن العشرين، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدافع إرادتها في الهيمنة الرامية إلى إخضاع حلفائها وخصومها على السواء، ويشير إلى ذلك تقرير البنتاغون الصادر في عام 1991 إلى الهدف الأمريكي المنشود في تأمين الحفاظ على وضع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في العالم ذلك الوضع الذي اكتسبته بعد انهيار الاتحاد السوفييتي "السابق".[24]

وسيتم تناول الأهمية الاقتصادية للشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية من خلال مسألتين:

المسألة الأولى: أمن الطاقة.

المسألة الثانية: تجارة الأسلحة الأمريكية.

المسألة الأولى: أمن الطاقة:

أضحى مفهوم أمن الطاقة أحد المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها كمفهوم إستراتيجي مهم، وفي وقتنا الحالي نجد أن أمن الطاقة أضحى شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى (الحفاظ على مكانة الدولة، التوسع وتأمين الحدود) التي تشكل هدفاً للسياسة الخارجية للدول، فالصراع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والعديد من القوى الكبرى الصاعدة أصبح حول مصادر الطاقة، ولذا أضحت العديد من مناطق الوفرة في مصادر الطاقة مناطق صراع ابتداء من منطقة الخليج العربي مروراً بآسيا الوسطى وبحر قزوين وأمريكا اللاتينية وصولاً إلى القارة الإفريقية،[25] ونظراً لاحتواء منطقة الشرق الأوسط على أكبر الاحتياطات العالمية من مصادر الطاقة والمتمثلة بالبترول فقد اتجهت أنظار القوى الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة والسيطرة على تلك المصادر، وتشير الإحصائيات النفطية إلى أن منطقة الشرق الأوسط تحتل المركز الأول عالمياً من حيث الاحتياطات النفطية المؤكدة، وكمية الإنتاج النفطي

لدوله تفوق كافة المناطق في العالم، إذ تبلغ الاحتياطيات نحو (754.2 مليار برميل) من النفط الخام، وقد بلغ إنتاجه لغاية 2009 نحو (24.3 مليار برميل) (ينظر للجدول رقم 1) والذي يبين فيه التوزيع الجغرافي للمناطق النفطية في العالم وارتفاع حصة منطقة الشرق الأوسط النسبية منه، وفي الوقت الذي كانت تُشكل واردات النفط مكانة متدنية في الاقتصاد الأمريكي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى خمسينات القرن الماضي كانت الواردات النفطية ذات أولوية لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي العالمي، ولكن بعد الصدمة النفطية في عامي 1973 و1979 والمتزامنة مع ارتفاع أسعار النفط، فطنت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الحصول على النفط بأسعار منخفضة أضحى ضرورياً لتنميتها واقتصادها وقوتها، ولم يكن لارتفاع الأسعار خلال عامي 1998 و2007 تأثير كالذي شهده الاقتصاد الأمريكي خلال الأزمتين السابق الإشارة إليهما لتعهد الولايات المتحدة بعدم التدخل المنفرد في أي صراع دولي أو إقليمي بهدف السيطرة على موارد الطاقة، فضلاً عن تقديم الولايات المتحدة وحلفائها معوناتهم الاقتصادية والسياسية لمواجهة أي حالات عدم استقرار يمكن أن يؤثر على إمدادات الطاقة العالمية.[26]

جدول رقم (1)

التوزيع الجغرافي للمناطق النفطية في العالم حتى 2009

المنطقة	الاحتياطي النفطي مليار برميل	النسبة المئوية من المجموع الكلي	الإنتاج النفطي مليون برميل يومياً	النسبة المئوية من الإنتاج العالمي	الاستهلاك النفطي مليون برميل يومياً	النسبة المئوية من الاستهلاك العالمي
أمريكا الشمالية	73.3	5.5	13.388	16.5	22.826	26.4
الولايات المتحدة الأمريكية	28.4	2.1	7.196	7	18.686	21.7
مجموع أمريكا الوسطى والجنوبية	198.9	14.9	6.760	8.1	5.653	6.6
مجموع الشرق الأوسط	754.2	56.6	24.357	30.3	7.146	8.7
مجموع قارة أفريقيا	127.7	9.6	9.705	12	3.082	3.7
مجموع آسيا والباسفيك	42.2	3.2	8.036	10	25.998	13.1
مجموع العالم	**1224.7**	**91.9**	**69.442**	**83.39**	**83.391**	**58.5**

المصدر: خضير عباس النداوي، تأثير العامل النفطي في السياسات الأمريكية إزاء منطقة الشرق الأوسط، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد الرابع، العدد (25)، 2011، ص177.

أما فيما يتعلق بأمن الطاقة الأمريكي ففي الوقت الذي واجه الاقتصاد الأمريكي تحديات عدة في ظل ارتفاع أسعار النفط، بدأت واشنطن في البحث عن إستراتيجيات بديلة لتأمين مصادر الطاقة، ويرى "هنري كيسنجر" أن العالم يشهد عملية إعادة تركيب للخريطة الجيو–إستراتيجية وأن هناك احتمالات وخاطر لصدامات عسكرية ومنافسة عنيفة على الموارد"،[27] وكان من تلك الإستراتيجيات الحفاظ على احتياطيات نفطية في وقت تنخفض فيه أسعار النفط استناداً إلى قاعدة "الشراء بسعر أقل والبيع بسعر أعلى" وهو ما يواجه على المدى القريب تقلبات الأسعار، وقد اعترف "ألن جرينسبان" الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة (البنك المركزي) بأن الحرب التي شنتها بلاده عام 2003 لإسقاط النظام الحاكم في العراق كانت "من أجل النفط" بغض النظر عن الأسباب المعلنة، ويسجل "جرينسبان" مقولة الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" الابن "إدماننا للنفط" هو الذي يجعل لمستقبل منطقة الشرق الأوسط اعتباراً أكثر أهمية في أي توقيع طويل المدى للطاقة قائلاً: (أي أي أزمة نفطية تشكل ضرراً بالغاً بالاقتصاد العالمي).[28]

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بنفط الشرق الأوسط، يعود إلى تزايد الحاجة الأمريكية إلى استهلاك الطاقة لاسيما وأن عجزاً تصاعدياً بدأ يطبع ميزان النفط منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي (انظر الجدول رقم 2)، وبالتالي يمكن القول أن هناك ثلاثة أهداف جوهرية جعلت من المنطقة مرتكزاً اقتصادياً بالغ الخطورة على الاقتصاد الأمريكي وتلك الأسباب هي:[29]

1- حماية الاقتصاد الأمريكي من أي هزة قد يتعرض لها نتيجة انقطاع تدفق النفط أو حتى ارتفاع أسعاره بشكل كبير بسبب الطلب المتزايد عليه من قبل الصين وأوربا واليابان.
2- الحفاظ على مستوى ونمط الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية القائمين على الاستهلاك الكثيف للطاقة، وعدم تعريض ذلك المستوى أو النمط إلى أي تهديد مهما كانت الكلفة.
3- التحكم بأسعار النفط وتوزيعه وإمداداته، وبالتالي التحكم بعصب اقتصاديات الدول الصناعية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية كالصين واليابان وأوربا.

جدول رقم (2)

تطور العجز في ميزان النفط الأمريكي (197– 2030) (نسب مئوية)

السنة	1971	1975	1980	1985	2004	2015	2030
نسبة العجز %	% 26	% 37	% 43	% 58	% 64	% 69	% 74

المصدر: حسين حافظ وهيب، إستراتيجية الإدارة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، السنة السادسة، العدد (18)، 2011، ص49.

إن تأمين الأهداف المتعلقة بأمن الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية تطلب منها القيام بعدد من الوسائل ولا يخفى على أحد ما استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من وسائل، لعل في مقدمتها الوسيلة العسكرية، أي التدخل العسكري من أجل تأمين مصادر الطاقة، ففي الماضي كان هناك العديد من التدخلات العسكرية بشأن السيطرة على مصادر الموارد الخام والمياه، وقد شهد العالم العديد من التدخلات من جانب الدول لأجل تأمين احتياجاتها من النفط ولاسيما الدول الكبرى والتي كان آخرها الحرب الأمريكية على العراق عام 2003.[30]

إجمالاً يمكن القول أن الإستراتيجية الأمريكية المتعلقة بالسيطرة على مكامن البترول في الشرق الأوسط، قد مرت بعدد من المراحل منذ الحرب الباردة إلى يومنا الحالي، وتلك المراحل باختصار هي الآتي:[31]

المرحلة الأولى: فترة السبعينات: كانت السيطرة تتم عن طريق دعم حلفاءها كشاه إيران.

المرحلة الثانية: فترة الثمانينات: زيادة التواجد العسكري بشكل ملحوظ وبناء بنية تحتية عسكرية تستطيع احتواء متطلبات حروب كبرى بمئات الآلاف من الجنود والطائرات.

المرحلة الثالثة: فترة التسعينات: استعمال القوة للقضاء على أن أي قوة إقليمية يمكن أن تنافس الولايات المتحدة واستعمال القوة "الناعمة" لفرض عولمة الاقتصاد لخدمة الاقتصاد الأمريكي.

المرحلة الرابعة: العقد الأول من القرن الواحد والعشرين: المشروع الإمبراطوري الأمريكي يأخذ شكل الاحتلال المباشر، للدول بشكل منفرد، للاستيلاء على المصادر الطبيعية العالمية وفي مقدمتها النفط.

المطلب الثاني: صناعة الأسلحة الأمريكية وتجارتها في منطقة الشرق الأوسط:

المسألة الثانية: تجارة الأسلحة الأمريكية مع الشرق الأوسط:

تحتل صناعة السلاح الأمريكي مراتب متقدمة عالمياً من حيث حجم الإنتاج، أو من حيث نصيبها من تجارة السلاح الدولية، فمن بين 100 شركة كبرى في العالم للأسلحة عام 2003 يوجد 39 شركة أمريكية تقع ضمن هذا التصنيف بحجم مبيعات بلغ (148.6 مليار دولار) وتغطي (63%) من حجم سوق الأسلحة العالمي الإجمالي، وتحتل الشركات الأمريكية الثلاث (لوكهيد مارتن، بوينغ، نورث روب غرومان) المراتب الثلاث عالمياً بإجمالي بلغ (72 مليار دولار) من أصل (236 مليار دولار حجم المبيعات الكلي العالمي للأسلحة) لعام 2004.[32]

عدت منطقة الشرق الأوسط سوقاً رائجاً لتجارة الأسلحة الأمريكية، حيث يشغل الشرق الأوسط المرتبة الأولى في دول العالم الثالث من حيث كثافة ونوعية الأسلحة الواردة إليه، إذ تبلغ ما قيمته (25.318 مليار دولار) من إجمالي التدفقات للعالم الثالث البالغة (64.732 مليار دولار)، والطفرة الحقيقية التي حدثت في مبيعات السلاح إلى الشرق الأوسط، كانت في النصف الأول من السبعينيات من القرن العشرين، حينما بلغت (5.183 مليار دولار) مقابل (140 مليار دولار) في النصف الأول من الخمسينيات، ويفوق هذا الرقم إجمالي التدفقات خلال الفترة (1950–1970) والتي بلغت (3.472 مليار دولار) وقد وصلت هذه التدفقات مداها في النصف الأول من الثمانينات، حيث بلغت (8.014 مليار دولار)، بزيادة قدرها (830 مليار دولار) عن معدلات النصف الثاني من السبعينيات، ولكن هذه التدفقات، تدنت بشكل ملحوظ في النصف الثاني من الثمانينيات، حيث بلغت (5527 مليار دولار).[33]

ويمكن إرجاع ما سبق إلى العديد من العوامل:[(34)]

أولاً: النقص الشديد في الموارد المالية المتاحة لدول منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً تلك التي كانت تستحوذ على جزء هام من تجارة السلاح، مثل ليبيا ومصر وسوريا، إضافة إلى ارتفاع أسعار الأسلحة والمعدات الحديثة.

ثانياً: انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية.

ثالثاً: التقليص في الطلب على الأسلحة الجديدة، الناجم عن انتقال الأسلحة التقليدية من أوربا بسبب (معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا cfe) إلى المنطقة.

رابعاً: اتساع الصناعات العسكرية الوطنية في دول الإقليم، وهو ما عمل على تدني وارداتها من السلاح والذي بدا واضحاً منذ نهاية الثمانينيات مثل إيران.

ما سبق كان مدعاة لزيادة أهمية المنطقة الاقتصادية في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية، فمنذ عام 1981 وحتى أيلول 2006 حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على 72 مليار دولار مقابل صفقات التسلح والتجهيزات والتمارين العسكرية وغيرها من الخدمات ذات الصلة لدول مجلس التعاون والتي تعد جزءاً من منطقة الشرق الأوسط،[35] ولعل خير دليل الأهمية الكبيرة لصفقات الأسلحة الأمريكية الموجهة للشرق الأوسط يمكن أن يلاحظ من خلال صفقات السلاح الأمريكية للسعودية في عام 2008، والإعلان عن نية الإدارة الأمريكية تزويد حلفائها في منطقة الخليج العربي، وفي مقدمتهم السعودية، بأسلحة ومعدات عسكرية لتعزيز أمن هذه المنطقة في مواجهة التحديات والمخاطر الإقليمية،[36] إذ أرسل البنتاغون إلى الكونغرس الأمريكي في عام 2008، لائحة لبيع الأسلحة لعدد من الدول في الشرق الأوسط بقيمة إجمالية تصل إلى (حوالي 1.4 مليار دولار)، وتتناول الصفقة خصوصاً صواريخ ومدرعات وطائرات شحن، وقد كان وزير الدفاع والخارجية السابقين "روبرت غيتس" و"كوندوليزا رايس" قد أعربا عن أملهما في أن تبيع الولايات المتحدة المزيد من الأسلحة إلى حلفائها في المنطقة كي يتمكنوا من التصدي لإيران التي يدعون أن لديها برنامجاً نووياً للاستخدام العسكري، وتتعلق الصفقة الأكبر لهذه الأسلحة بالسعودية ومن الجدير بالذكر إن هذه الصفقة الضخمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين السعودية كان لها أثر كبير على كلا الطرفين نظراً لضخامة الصفقة.[37]

وقد كشف تقرير للكونغرس الأمريكي أن الولايات المتحدة حافظت العام 2006 على مركزها الأول في السوق العالمي لتجارة الأسلحة بحصولها على (42%) من هذا السوق، إذ إن حربي أفغانستان والعراق أدتا إلى حمى تسلح في الدول المجاورة لهذين البلدين، وأوضحت دارة التحقيقات في الكونغرس في تقريرها السنوي حول مبيعات السلاح في العالم أن حجم السوق العالمي لتجارة السلاح تقلص بالمقابل بنسبة (13%)، موضحة أن هذا الأمر تم على حساب العديد من الدول المصدرة للسلاح أبرزها فرنسا، وكشفت أن مبيعات الولايات المتحدة من الأسلحة بلغت (16.9 مليار دولار) في العام 2006 أي ما نسبته (41.9%) من حجم السوق العالمي، وأضافت أن هذا الرقم يمثل ارتفاعاً بقيمة (3.4 مليارات دولار) عن عام 2005 وأن روسيا التي ارتفعت مبيعاتها

خلال الفترة عينها بقيمة (1.2 مليار دولار) حلت في المركز الثاني عالمياً في عام 2006 حيث بلغ إجمالي مبيعاتها من السلاح (7.8 مليارات دولار) أي ما نسبته (21.6%) من حجم السوق العالمي، وجاءت بريطانيا في المركز الثالث على الرغم من أن مبيعات مرتفع في عام 2006 أكثر من مائتي مليون دولار مقارنة مع عام 2005،[38] ولم تتجاوز قيمة إجمالي صفقات السلاح التي وقعتها (1.3 مليار دولار) وأضاف التقرير أن قيمة مبيعات السلاح في العالم بلغت في العام 2006 ما مجموعه (40.3 مليار دولار) مقابل (46.3 مليار دولار) في عام 2005، ما يعني تراجعاً بنسبة 13 بالمائة، ومن أبرز الدول المتأثرة بهذا التراجع فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا، التي هبطت مبيعاتها من السلاح إلى الدول النامية بنسبة النصف بحيث تراجع إجمالي هذه المبيعات من (10.9 مليارات دولار) في عام 2005 إلى (5.5 مليارات دولار) في عام 2006، ومما سبق يمكن ملاحظة حجم التبادلات التجارية الضخمة التي تحققها تجارة الأسلحة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط مما زاد من الأهمية الاقتصادية للمنطقة في إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.[39]

وبالعودة إلى الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية، عندما تولى الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" منصب الرئاسة سنة 2009، كان قد طور بالفعل رؤيته حيال مصير السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، خلال سعيه لتشكيل نظام عالمي جديد يبقي الولايات المتحدة الأمريكية في الزعامة، لكن مع مشاركة الآخرين في المزيد من المسؤوليات والأعباء، حيثما كان هذا الأمر ممكناً أو ضرورياً،[40] إلا أن الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" لم يحدث التغيير الذي كان متوقعاً، وبينما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لإنعاش الاقتصاد ومواجهة عجز في الميزانية وعبء في الديون ومع أزمات متلاحقة يتساءل البعض عما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها تمر بحالة من التراجع.[41]

ختاماً يمكن القول أن أهمية الشرق الأوسط الاقتصادية في الإستراتيجية الأمريكية كانت في تزايد مستمر منذ الحرب العالمية الثانية وطوال فترة الحرب الباردة وما بعد أحداث 11 أيلول 2001، وانطلاقاً مما يشكله النفط من أهمية في أمن الدول الكبرى، وما تمثله العوائد الناجمة عن تجارة الأسلحة لمنطقة الشرق الأوسط فقد كانت عاملاً مضافاً يزيد من أهمية هذه المنطقة في الحسابات الجيواقتصادية الأمريكية، مما سبق يمكن القول أن المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة

الأمريكية كانت في مقدمة الأسباب التي زادت من أهمية منطقة الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية، بالإضافة إلى ما يعنيه التحكم بالشرق الأوسط سياسياً وعسكرياً عن طريق التحكم بمصادر الطاقة في كافة أنحاء العالم، ورغم الغموض الذي يكتنف الأهداف الإستراتيجية الأمريكية حيال الشرق الأوسط إلا أنها حافظت على مسارات شبه ثابتة مثلتها مصالحها في المنطقة والعمل على إدامتها بشتى الوسائل ولعل الوسيلة العسكرية كانت من أهم تلك الوسائل.

الفصل الثاني:

الأهمية العسكرية والأمنية لمنطقة الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية

حظيت الأهمية العسكرية تجاه منطقة الشرق الأوسط بأهمية كبرى لا تملك الولايات المتحدة من قوة عسكرية تمكنها من تغيير مجريات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول: زيادة أهمية منطقة الشرق الأوسط للوجود الأمريكي:

جاء الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط لعدة عوامل أبرزها الثروات الضخمة التي تملكها الدولة من موارد طبيعية كالنفط والغاز علاوة على منطقة الشرق الأوسط كموقع جغرافي له تأثير كبير في حركة التجارة العالمية.

المطلب الأول: الخصائص التقليدية لمنطقة الشرق الأوسط:

إن إحدى الخصائص التقليدية لمنطقة الشرق الأوسط تتمثل في أهميتها الإستراتيجية، التي تعود إلى عوامل متعددة، أبرزها احتياطيها الضخم من النفط، وتحكمها في خطوط ملاحية دولية رئيسية، وتأثيرات الصراع "العربي – الإسرائيلي" وبؤرة الصراع المزمنة في منطقة الخليج العربي على مصالح الأطراف الدولية فيها، وقربها الجغرافي من أوروبا، ورغم ما طرحه البعض من أن نهاية الحرب الباردة قد قلصت من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام 1990، إلى تثبيت هيمنتها على الشرق الأوسط،[42] وقد كان من الواضح أن أهمية منطقة الشرق الأوسط قد تزايدت، خاصة بالنسبة لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، على نحو أدى إلى تدخلات واسعة من جانبها في تفاعلات المنطقة، كما حدث بالنسبة لعملية التسوية

للصراع "العربي–الإسرائيلي"، ومسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وما سمى "الدول المارقة"(*) خلال نهاية التسعينيات، ثم بالحرب على الإرهاب وتغيير النظم السياسية بعد أحداث 11 أيلول 2001، كل ما سبق من التدخلات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية رافقه تحرك لقواتها العسكرية بمختلف تشكيلاتها والمتمثلة في أسطولها الخامس والسادس دلالة على أهمية هذه المنطقة بالنسبة لإستراتيجيتها العسكرية والأمنية.(43)

وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن استخدام الوسائل العسكرية أو التهديد باستخدامها، ضرورة لدعم العمل الدبلوماسي، هذا يعني أن تعويل الدولة على قدراتها الدبلوماسية فقط قد لا يسمح لها بحماية مصالحها أو بإقناع الآخرين بعدم المساس بتلك المصالح.(44)

المطلب الثاني: تأثير الوجود الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط:

في هذا الإطار، شكل الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، وما يمارسه من تأثيرات واسعة النطاق على تفاعلات المنطقة، ملمحاً رئيسياً في المنطقة، وقد يبدو أن هذه السمة لا تختلف كثيراً عما تشهده أقاليم أخرى في العالم، على نحو ما يشير إليه دور الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادئ، وحجم الحضور العسكري الخارجي في جنوب شرق آسيا، والتدخلات الدولية الواسعة في صراعات أفريقيا، إلا أن أوضاع الشرق الأوسط أعقد نسبياً من تلك الحالات، إذ إن "الدور الهام للقوى المؤثرة من خارج المنطقة، يبدو وكأنه جزء من مفهوم الشرق الأوسط، فمواقف الدول الكبرى تمارس تأثيرات خاصة على التفاعلات الرئيسية في الإقليم، وكأنها واحدة من أطرافها بالمعنى الجغرافي، ويستند ذلك عملياً من الناحية العسكرية على عدة أسس، أهمها: "ترتيبات دفاعية" متطورة بين عدد من دول المنطقة ومعظم القوى الكبرى في العالم، تضمنت في بعض الأحوال "تحالفات إستراتيجية" وتفاهمات ووجود قواعد وتسهيلات عسكرية مكثفة لبعض الدول الكبرى داخل وحول النطاق الجغرافي للمنطقة، تواجد تحركات مكثفة لوحدات عسكرية بحرية تابعة لمعظم الدول الكبرى في المياه الدولية في الشرق الأوسط، لكن ظل هناك فارق كبير

(*) الدول المارقة: وهي من المفاهيم التي جاءت بها إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وعرفت تلك الدول بأنها تلك الدول التي ينطبق عليها أحد التعاريف الآتية:

- التي تمارس العنف على أفراد شعوبها، وتبذر الأموال لصالح الكسب الشخصي لحكامها.
- التي لا تظهر أي اعتبار للقانون الدولي وتهدد جيرانها، وتنتهك بصلافة المعاهدات الدولية.
- التي تصمم على حيازة أسلحة الدمار الشامل مع التكنولوجيا العسكرية.
- التي ترفض القيم الإنسانية الأساسية وتبغض الولايات المتحدة وكل ما تمثله.

بين حجم ونوعية الوجود العسكري الدولي للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، ومثيلاتها بالنسبة لكل القوى الكبرى الأخرى منذ بداية التسعينيات، فقد أصبحت القوات الأمريكية تمثل مركز الثقل العسكري الخارجي في المنطقة، بعد أن تم سحب القوات السوفييتية، وإغلاق قواعدها العسكرية بها، وتقلص وجود روسيا الاتحادية في المنطقة، فكان التواجد العسكري المكثف في بعض من مناطق الشرق الأوسط ذات الاهتمام الخاص من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.[45]

المبحث الثاني: تداعيات ما حدث في منطقة الشرق الأوسط على الوجود الأمريكي:

المطلب الأول: أثر حرب الخليج الثانية 1991 على الوجود الأمريكي:

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت دائماً إحدى أقوى الدول ذات النفوذ العسكري في منطقة الشرق الأوسط، فإن أوضاع انتشار قواتها يعد نتيجة لتطورات محددة، فقد أدّت تداعيات حرب الخليج الثانية 1991 إلى تحولات كبيرة في شكل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط والعالم.[46](*)

وهذين التحولين شملا الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، في اتجاهين:

الأول: اتساع نطاق التسهيلات العسكرية المقدمة للقوات الأمريكية في قواعد، ومحطات، وموانئ، ومطارات، ومعسكرات، ومراكز الغالبية العظمى من دول المنطقة ذات العلاقة بالولايات المتحدة الأمريكية (السعودية، البحرين، قطر، الإمارات، سلطنة عمان، الكويت) وتتضمن تلك التسهيلات، حق استخدام المجال الجوي، وزيارة الموانئ، واستخدام المطارات العسكرية، وعمليات النقل الجوي والانتشار المتقدم، وخدمات الوقود والصيانة، وتخزين الأسلحة، إضافة إلى المناورات العسكرية المشتركة.

(*) تنتشر القواعد الأمريكية بشكل رئيسي في منطقة الخليج (السعودية، البحرين، قطر، الإمارات، سلطنة عمان، الكويت)، وفي منطقة القوقاز (جورجيا، أذربيجان، أرمينيا)، وفي جنوب آسيا (باكستان، أفغانستان)، وفي القرن الأفريقي (جيبوتي، اريتريا)، وفي شمال أفريقيا (مصر)، أما نقاط الارتكاز العسكري الرئيسية لهذه القواعد، فتتمثل أولاً في القواعد العسكرية الأمريكية الإستراتيجية الموجودة في (جزيرة دييغو غارسيا) الواقعة جنوب المحيط الهندي، وتعمل بالتنسيق مع الأسطول البحري الأمريكي الخامس، وحاملات الطائرات، والغواصات الإستراتيجية الموجودة في منطقتي الخليج العربي، بحر العرب، على تقديم المساندة الإستراتيجية للقوات الأمريكية الموجودة في الخليج والجزيرة العربية، وتتمثل ثانياً في القواعد العسكرية الموجودة في تركيا والتي تعمل بالتنسيق مع الأسطول السادس الأمريكي والقواعد الأمريكية الموجودة في جنوب أوروبا، من أجل تقديم المساندة الإستراتيجية للقوات الأمريكية الموجودة في الجزء الشمالي من منطقة (الشرق الأوسط) المفترض. ينظر إلى: خالد محمود، القواعد العسكرية الأمريكية، إسلام تايمز، 2011/9/14، للموقع: www.islamtimes.org

الثاني: تزايد عدد القوات العسكرية الرئيسية ليصل إلى خمس قواعد عسكرية في دول الخليج، وتأتي أهمية تلك القواعد أنها تشكل مراكز عمليات رئيسية شبه متكاملة، تتمتّع باستقلالية نسبية، وقدرة عامة على دعم عمليات قتال جوية أو برية أو بحرية، سواء من خلال تمركز عناصر من تلك القوات فعلياً فيها، أو تجهيز القاعدة لانتشارها وقت الحاجة، ولقد سعت الإدارة الأمريكية إلى بناء (مظلة عسكرية) تشرف على كل هذه المنطقة "الشرق الأوسط"، وتم تطوير قوات الانتشار السريع إلى ما عرف بـ(القيادة الوسطى الأمريكية: (USCENTCOM)، والتي أصبحت القيادة المسؤولة حالياً عن كل المواجهات العسكرية الأمريكية الدائرة في هذه المنطقة، وتسعى أمريكا بشكل حثيث إلى تكامل الغطاء العسكري للقيادة الوسطى الأمريكية مع الواقع الجيوسياسي القائم في المنطقة، وذلك عن طريق إزالة واستئصال "بؤر المقاومة" للمشروع الأمريكي الجديد.[47]

إن الوجود العسكري الأمريكي الفعال في الشرق الأوسط بمصالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة،[*] وما الحرب على أفغانستان والعراق إلا جزءاً من تلك الإستراتيجيات الأمريكية للحفاظ على التدفق النفطي من منطقة البترول الأولى في العالم من جهة ولإثبات التفوق العسكري الأمريكي، وفيما يخص الحرب على أفغانستان، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تجيز لنفسها ما ترى أنه يحقق مصالحها الإستراتيجية، كما أجازت لنفسها القيام بالحروب الاستباقية أو الوقائية لدرء أخطار مفترضة، وأحياناً متوهّمة أو مختلفة، من أفراد أو منظمات أو دول، ومنع تهديدات تراها محتملة على أمنها القومي، ولا يعنيها حجم الأضرار المستقبلية والأخطار التي تهدد الأمم والشعوب التي ستكون ساحة لصراعاتها العسكرية وتصفية حساباتها وتحقيق مصالحها الحيوية.[48]

ويمكن القول إن الهدف الحقيقي لاحتلال أفغانستان، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى جانب القضاء على (حركة طالبان وتنظيم القاعدة) هو إقامة قواعد دائمة خدمة لأهدافها الإستراتيجية، في آسيا الوسطى وهي المنطقة الإستراتيجية الأخرى القريبة إلى منطقة الشرق الأوسط من جانب، ومن جانب آخر فالولايات المتحدة الأمريكية تريد أن يكون لها وجود عسكري دائم هناك

(*) المصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تتبلور في:

- ضمان تدفق النفط من دول الخليج العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها.
- العمل على إيجاد منطقة خالية من مواجهة أي دولة يمكن أن تهدد أمن واستقرار المنطقة كإيران، والجماعات المتطرفة مثل تنظيم "القاعدة" والحركات الإرهابية المرتبطة به، والتي تمثل بدورها الخطر الأكبر على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم فعليها أن تتعاون مع شركائها الإقليميين من أجل القضاء على المتطرفين ذوي التوجهات الراديكالية، وإدراك الأسباب التي تقف وراء انتشار التطرف في المنطقة ومن ثم ظهور أجيال قادمة من الإرهابيين.

لمواجهة نفوذ الصين وروسيا على وجه الخصوص، علاوة على ذلك، آسيا الوسطى هي منطقة غنية جداً في مجال النفط وموارد الغاز الطبيعي والذي يعد أحد الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تريد لحلف شمال الأطلسي "الناتو" البقاء في أفغانستان، لضمان أن يكون لدى الدول الحليفة سيطرة أفضل على هذه الثروات، كما وأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد لهذه الموارد أن تتدفق إلى إيران أو روسيا أو الصين.[49]

المطلب الثاني: أثر أحداث 11 سبتمبر 2001 على الوجود الأمريكي:

وبعد أحداث 11 أيلول 2001، كان لحلف شمال الأطلسي دوراً مهماً في احتلال أفغانستان إذ أن قيادة الاحتلال الأمريكي لأفغانستان المتمثلة بحلف الأطلسي جعلت الاحتلال يبدو ذو صبغة دولية عربية شاملة ومثالاً للاتفاق العربي العسكري، وعلى اختلاف ما جرى في العراق خلال حربي 1991 و2003، إذ شهدت الحرب عام 1991 تحالفاً عسكرياً ضم دولاً من حلف الأطلسي ومن خارجه، بينما قام احتلال العراق في عام 2003 باستخدام القوة العسكرية الأمريكية أساساً وبمشاركة من قوات بريطانية وقوات رمزية من دول أخرى، وأما في احتلال أفغانستان ثمة أمور جديدة على صعد المشاركة في الحرب من قبل قوات ذات طابع خاص في الحلف، إذ شاركت فرنسا ذات المواقف المتمايزة تاريخياً وكانت الحرب بداية المشوار للقوات العسكرية الألمانية خارج حدود البلاد، وقد سجلت الحرب على أفغانستان سبقاً على مستوى التوحد في دوائر صنع القرار الأمريكية في الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وعلى صعيد التحالف الغربي الذي انقسم حيال العراق واتحد حيال أفغانستان.[50]

أما فيما يتعلق بالحرب على العراق فكما هو معروف أن كل إستراتيجيات الأمن القومي الأمريكية المتعاقبة تؤكد صراحة أو ضمناً على ضرورة الحفاظ على التواجد العسكري في المنطقة، وتعد القواعد العسكرية أداة أساسية لبسط النفوذ الأمريكي، ومن خلالها تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على كبح ومنع الدول التي تتقاطع معها والتي لا تنصاع للأوامر الأمريكية (إذ أن الملاحظ انتشار القواعد الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط أنها تشكل طوقاً لاحتواء إيران باعتبارها تنتمي إلى تلك المجموعة من الدول التي تشكل عائقاً أمام الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه استكمال هيمنتها على مجمل الشرق الأوسط)، فالقواعد العسكرية أهم عنصر من عناصر

الإستراتيجية العسكرية الأمريكية(*) لإتمام الهيمنة العالمية على كافة المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية وفق ما تراه الولايات المتحدة الأمريكية موافقاً لمصالحها، إذ أن منطقة الشرق الأوسط تشكل موقعاً عسكرياً متقدماً يمكن استخدامه لإدامة الهيمنة العسكرية الأمريكية على العالم وتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية عبر الضغط بقوتها العسكرية أو حتى باستخدامها مباشرة.(51)

الخاتمة:

تناول الباحث بالعرض والتحليل الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط في السياسة الأمريكية حيث تعد منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق التي تعول عليها الولايات المتحدة الأمريكية في خدمة مصالحها الإستراتيجية من حيث تحتل هذه المنطقة مكانة كبيرة في العالم من خلال الموارد التي تمتلكها وتعد سوقاً ضخماً للمنتجات الأمريكية سواء كانت من حيث مبيعات السلاح أو المنتجات الغذائية أو من حيث العائد المادي من وراء بيع البترول والغاز وتوظيف جزء كبير من هذه العائدات كاستثمارات في أمريكا، السياسة الأمريكية تنظر إلى منطقة الشرق الأوسط كخط أمان للاقتصاد الأمريكي من خلال المعاملات التجارية والاقتصادية فلذا تدفع الولايات المتحدة بديمومة قواعدها في منطقة الخليج كمنطقة نفوذ لحماية مصالحها الإستراتيجية.

النتائج:

من أهم النتائج التي جاءت في هذه الورقة:

1- تولي الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبرى لمنطقة الشرق الأوسط لما حباها الله سبحانه وتعالى من موارد عديدة.
2- تعول الولايات المتحدة الأمريكية على النفط والغاز من منطقة الشرق الأوسط بأسعار بسيطة ومناسبة لها وللاتحاد الأوربي.
3- تركز الولايات المتحدة الأمريكية قواعدها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط بهدف حماية مصالحها الإستراتيجية وحماية أمن إسرائيل.

(*) ترتكز الإستراتيجية الأمريكية ومنظومتها العسكرية على عدد من العناصر الأساسية، وأبرزها احتكار منابع النفط، وتوسيع شبكة القواعد والتسهيلات العسكرية لبسط النفوذ السياسي، وفتح الأسواق بالقوة لشركاتها المختلفة، والتي تصنع القرار الأمريكي في الأروقة الخلفية، وديمومة التحالف الإستراتيجي مع "إسرائيل" والتي تعدها قاعدة عسكرية متقدمة ورقعة مصالح غربية أمريكية وسط العالم العربي، وتعتبر تقنيات المعلومات أداة لتحقيق السيطرة الكاملة النطاق. ينظر إلى: مرتكزات الإستراتيجية العسكرية الأمريكية وصناعة الحرب، 2010/8/15، مركز صقر للدراسات الإستراتيجية، للموقع: www.Saqr Centre for Strategic Studies.com كذلك ينظر إلى: محمد سليمان، مفاهيم رئيسة في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول 2001، موقع مجلة العصر، 2003/5/19، للموقع: www.alasr.ws

التوصيات:

من أبرز التوصيات التي توصل إليها الباحث:

1- يوصي الباحث على ضرورة نزع فتيل أي أزمة تنشب بين دول المنطقة بعيداً عن التدخلات الأجنبية.
2- يوصي الباحث بضرورة أخذ مواقف موحدة ضد تواجد القوات العسكرية الأمريكية في المنطقة.
3- أفضل وسيلة لحماية منطقة الشرق الأوسط من تأثيرات الولايات المتحدة التنمية المستدامة داخل المنطقة مع تفعيل العلاقات الودية بين مجموع دول المنطقة.

المصادر والمراجع:

1- بروس بالمر وآخرون، الإستراتيجية الأمريكية في الثمانينات، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1981، ص60.

2- نقلاً عن: ستار جبار علاي، الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة والخيارات المفتوحة، مجلة أوراق دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد (164)، نيسان 2008، ص1.

3- المصدر نفسه، ص1.

4- عبد الله صالح، مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (127)، كانون الثاني 1997، ص126.

5- سمير حسام راضي، إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2000، ص20.

6- حافظ برحاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيروت، بيسان للطباعة، 2000، ص221.

7- أحمد عبد المجيد فؤاد، الصراع العالمي الحديث في الشرق الأوسط، القاهرة، مطبعة مصر، 1974، ص54.

8- إسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، الكويت، الربيعات للطباعة، 1984، ص26-27.

9- خليل علي مراد، الولايات المتحدة: النفط وأمن الخليج في السبعينات، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد الأول، 1982، ص18.

10- التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1998، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1999، ص75.

11- درية شفيق بسيوني، الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي الثوابت والمتغيرات، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد (41)، 2007، ص106.

12- Ruben N. Andereasyan, Oil and Soviet Policy in the Arabian Gulf – India Ocean, in: Oil and Security in the Arabian Gulf, Croom Helm Ltd, London, 1981, p. 156.

13- أشرف محمد كشك، أمن الخليج في السياسة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، المجلد (41)، العدد (164)، نيسان 2006، ص170.
14- إبراهيم خليل العلاف، ما الفرق بين الشرق الأوسط والشرق الأوسط الكبير، إجابات، 2010/11/26، للموقع: www.ejabat.google.com
15- أشرف محمد كشك، مصدر سبق ذكره، ص171.
16- نقلاً عن: مُنذر سليمان، دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (325)، آذار 2007، ص35.
17- تانك زهو شاو، الولايات المتحدة تجلب لنفسها حقد العرب، المركز العربي للمعلومات، 2002/3/28، للموقع: www.arabsino.com
18- فراس محمد أحمد علي، التوازن الإستراتيجي الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بعد 2003، مصدر سبق ذكره، ص28.
19- حسن لطيف الزبيدي، الشرق الأوسط الكبير ودوره في صياغة قرار الحرب الأمريكية على العراق، "اختبار فرضيات"، موقع الدكتور حسن لطفي الزبيدي، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2010/11/6، للموقع: www.hasnlz.com
20- نعوم تشومسكي وجلبير الأشقر، السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، تحرير: ستيفن شالوم، ترجمة: ربيع وهبة، الطبعة الأولى، دار الساقي، السنة بلا، ص91.
21- محمد سميح، البعد الاقتصادي في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، 2019/4/9، للموقع: www.miroun.gogoo.us
22- James A Paul, Iraq: The struggle for oil, (global policy forum, August, 2002) p. 2.
23- محمد سميح، البعد الاقتصادي في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، (بلا).
24- محمد سميح، البعد الاقتصادي في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره.
25- نقلاً عن: أيان رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي، ترجمة: مازن الجندلي، الطبعة الأولى، لبنان – بيروت، الدار العربية للعلوم، 2006، ص17.
26- تأمين مصادر الطاقة قلق أمريكي على المستوى الإستراتيجي، شبكة النبأ المعلوماتية، 2008/3/1، (بلا)، للموقع: www.annabaa.org
27- Simon Tisdall – Reaching The Parts oter Empires Could Not Reach – The Guardian, jan 2002, p. 32.
28- صباح جاسم، حروب أمريكا صراعات من أجل الطاقة واحتواء النظم المناوئة، شبكة النبأ المعلوماتية، 2008/7/18، (بلا)، للموقع: www.annabaa.orglnbanews
29- نقلاً عن: حسين حافظ وهيب، إستراتيجية الإدارة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، السنة السادسة، العدد (18)، 2011، ص49.
30- تأمين مصادر الطاقة، مصدر سبق ذكره.
31- البترول واقتصاد المقامرة والمشروع الإمبراطوري الأمريكي، موقع درب باب، 2010/6/17، (بلا)، للموقع: www.darbabl.net

32- نقلاً عن: إليزابيت سكونز وآخرون، إنتاج الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية، الكتاب السنوي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص559.
33- علاء سالم، السوق الدولية لتجارة السلاح، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، 2010، (بلا)، للموقع: www.digital.ahram.org
34- المرجع نفسه.
35- تسليح دول الخليج والبعد الإستراتيجي الأمريكي في المنطقة، شبكة النبأ المعلوماتية، 2008/2/24، (بلا)، للموقع: www.annabaa.org
36- أمريكا تسلح حلفائها، شبكة النبأ المعلوماتية، مصدر سبق ذكره.
37- علاء سالم، السوق الدولية لتجارة السلاح، مصدر سبق ذكره.
38- أمريكا تسلح حلفائها، مصدر سبق ذكره.
39- علاء سالم، السوق الدولية لتجارة السلاح، مصدر سبق ذكره.
40- أمريكا تسلح حلفائها، مصدر سبق ذكره.
41- مارتن أنديك، وكينيث ليبرثال ومايكل أوهانلون، أمريكا تفتقر إلى إستراتيجية شرق أوسطية متماسكة، ترجمة: نهى حوّا، جريدة البيان، 2012/6/1، للموقع: www.albayan.ae
42- نقلاً عن: ليون هاراد، عاصفة الصحراء فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة: سعيد الحسنية، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، الدار العربية للعلوم، ص20.
43- محمد عبد السلام، الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، لماذا وكيف؟ 2004/10/3، للموقع: www.aljazeera.net
44- كميل حبيب، دروس من الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في كوسوفو، 2008/8/29 للموقع: www.siironline.org
45- محمد عبد السلام، الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره.
46- الإستراتيجية العسكرية الأمريكية للانتشار في جزيرة العرب، 2011/12/16، للموقع: www.arabic-military.com
47- المصدر السابق.
48- مفهوم أوباما للحرب على الإرهاب (الإسلام)، دار بابل للدراسات، 2011/9/2، للموقع: www.darbabl.net
49- Marc Adler, The Nature of the War in Afghanistan, Politics & Media, Discussion, 8L9L2011, Web: www.splicetoday.com
50- طلعت رميح، لم كل هذا الإجماع على احتلال أفغانستان، المركز العربي للدراسات، 2012، للموقع: www.arabicenter.net
51- حسن لطيف الزبيدي، الشرق الأوسط الكبير ودوره في صياغة قرار الحرب الأمريكية على العراق، مصدر سبق ذكره.